

التهديد البيئي كعامل من العوامل المعيقة للاستثمار الوطني *Environmental threat as a factor hindering national investment*

د/طارق غنيمي
مخبر الدولة والإجرام المنظم، مقارنة قانونية وحقوقية بأبعاد اقتصادية واجتماعية، كلية الحقوق
والعلوم السياسية، جامعة البويرة. 10000، الجزائر
t.ghenimi@univ-bouira.dz

تاريخ الإرسال: 2024/05/21 تاريخ القبول: 2024/11/06 تاريخ النشر: 2024/12/31

الملخص :

تتمحور هذه الورقة البحثية في موضوع له من الأهمية بمكان الناحية الواقعية في إطار عملية الاستثمار، فلا يختلف اثنان في كون الأمن البيئي أحد العوامل الأساسية في دعم عملية الاستثمار وقد يكون العامل الوحيد، فالوضعية البيئية في الوقت الراهن مع التلوث البيئي الحاصل لا يمكن أن يكون مساعدا على إقامة المشاريع الاستثمارية خاصة في الجانب الفلاحي مثلا، فعملية الاستثمار وحتى تحقق هدفها لا بد من توفير الظروف اللازمة لإنجاح هذه العملية، وتعد العوامل البيئية على رأس هذه الأولويات، وقد تعتبر الأهم كون العوامل البيئية لها دور مهم في عملية الاستثمار، فالنظام البيئي يعد من أبرز العوامل المساعدة على عملية الاستثمار، فإذا تعرضت بيئة ما للتلوث فمن المؤكد أن للتلوث العديد من المخاطر و الأضرار، فغناصر البيئة الطبيعية معرضة باستمرار للتلوث البيئي، مما يكون له الأثر السلبي على مردود الإنتاج الزراعي وقد يعيقه تماما .

الكلمات المفتاحية : التهديد البيئي، العناصر الطبيعية، التنمية المستدامة، الأمن البيئي، الاستثمار الوطني

Abstract:

This research paper focuses on a topic that is of great importance from a realistic aspect within the framework of the investment process. No one disagrees that environmental security is one of the basic factors in supporting the investment process, and it may be the only factor. The environmental situation at the present time, with the environmental pollution occurring, cannot be helpful. To establish investment projects, especially in the agricultural sector, for example. In order for the investment process to achieve its goal, the necessary conditions must be provided for the success of this process. Environmental factors are at the top of these priorities, and may be considered the most important because environmental factors have an important role in the investment process. The environmental system is one of the most prominent factors that help the investment process. If an environment is exposed to pollution, it is certain that pollution has many risks and damages. The elements of the natural environment It is constantly exposed to environmental pollution, which has a negative impact on the yield of agricultural production and may hinder it completely.

Mots clés : *Environmental threat, natural elements, sustainable development, environmental security, national investment.*

مقدمة :

يعتبر الاستثمار الوطني وخصوصا في الوقت الراهن من بين أهم الوسائل لتحقيق بالنسبة للدولة، خصوصا في تكتلات إقليمية في عديد المجالات، كما يعد دعامة للاقتصاد الوطني من حيث الاكتفاء الذاتي و تحقيق الأمن الغذائي، كما له كذلك دورا مهما في التنمية الوطنية المستدامة، لكن ولبلوغ هذه الأهداف التي يهدف إليها الاستثمار قد يجابه تحديات تعيق عملية الاستثمار و المتمثلة في التهديدات البيئية التي أصبحت من أكثر المشاكل التي تواجه الدول والحكومات لتحقيق الاهداف المسطرة، كون التلوث البيئي يعد المعيق الأكثر تأثيرا على الاستثمار الوطني، هذا الاخير بمختلف أنواعه العصب الرئيسي لأي دولة فمن خلاله يمكن للدولة ومؤسساتها القيام بعمليات التشييد والتمويل.

فعملية تشجيع الاستثمار من أجل تحقيق التطور في جميع المجالات، جعل الدولة تعمل على إنشاء استثمارات من أجل الحصول على الدخل الذي يضخ العملة الى داخل الدولة وتأمين الامن القومي للدولة وهذا من أجل تمويل المؤسسات وإعادة بناء الدول، وللتخلص من التبعية الاقتصادية للدول الاستعمارية من جهة أخرى، ومع تنامي عملية الاستثمار عبر مختلف ربوع العالم باعتبارها المحرك الأساسي للعملية الاقتصادية، هذا ما كان له الأثر سلبى على عناصر البيئة الطبيعية كونها المجال الذي يقام فيه الاستثمار، فأصبحت البيئة تعاني من مشاكل التلوث بشتى أنواعه وخاصة التلوث البيئي بالنفايات بمختلف أنواعها، الصلبة والسائلة والغازية، والذي بات يهدد سلامة الانسان صحته.

وهذا ما نجم عنه تهديدات بيئية قد تكون معيقة للاستثمار الوطني، فمن غير المعقول أن تقوم دولة بعملية الاستثمار الذي يكون له آثار جانبية على صحة ومواطنيها بصفة خاصة وبيئتها بصفة عامة بحيث لا يمكن الفصل بين الصحة البيئية والصحة البشرية والكائنات الحية، فحماية البيئة من الأضرار الجسيمة التي سببتها الحركة التنموية ضرورة جد ملحة، وهذا بعدما تفاقمت الأضرار التي دمرت البيئة، فمعظم الدول السائرة في طريق النمو كانت ترى أن حماية البيئة تأتي في الدرجة الثانية بعد تحقيق قفزة نوعية في مجال التنمية الاقتصادية، لكن هذه النظرة تغيرت في العقد الماضي، إذ أصبح يسلم العديد من مخططي التنمية في هذه الدول أن حماية البيئة هي مطلب ضروري للتنمية الاقتصادية وليس عقبة في وجهها، وهذا ما يتطلب سياسة بيئية

واضحة المعالم من أجل ضبط عملية التنمية الاقتصادية ومنه إحداث توازن بين البيئة والاستثمار.

موضوع هذه المداخلة له من أهمية بمكان كونه يعالج جزئية مهمة في الدولة وحياة الأفراد، فتشجيع عملية الاستثمار أخذ الحيز الكبير في وقت ليس ببعيد، وكان هذا الاهتمام على حساب مكونات البيئة، كما يبين علاقة الاستثمار بالبيئة كونه من أهم الموضوعات المعاصرة خصيصا في ظل اتساع التكتلات الإقليمية، لذلك أعطت له الدولة أهمية لمعالجة قضاياها في مقدمة الأولويات بالحياة البشرية ومقومات المصالح الضرورية، والمحافظة على البيئة ومواردها الطبيعية ومدى مساهمة الحفاظ على البيئة في عملية دعم الاستثمار.

ولمناقشة هذا الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، حيث أخذنا بالمنهج الوصفي تشخيصا واكتشافا للمجال المفاهيمي للموضوع، و المنهج التحليلي تمحيصا ونقدا لما هو سائد في التعامل مع البيئة بصفة عامة و في النشاط الاستثماري بصفة خاصة .

ولمعالجة موضوع هذه المداخلة نطرح الإشكالية الآتية

ما مدى تأثير التهديدات البيئية على عملية الاستثمار؟

وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذه المداخلة إلى مبحثين، يخص المبحث الأول لدراسة مدخل معرفي للبيئة و الاستثمار، أما المبحث الثاني أما المبحث الثاني فيخصص لدراسة الأمن البيئي كعامل من عوامل دعم الاستثمار.

المبحث الأول: مدخل معرفي للبيئة و الاستثمار

ومع زيادة الاستثمارات واستقطابها وتنامي هذه العملية انعكس سلبا على البيئة وباعتبار البيئة ثروة مشتركة بين الأجيال السابقة واللاحقة، إلا أن مختلف المشاريع التي يقوم بها الإنسان تسبب تأثيرا سلبيا سواء كان مباشر أو غير مباشر فأصبحت البيئة تعاني من كل أنواع التلوث مما يؤدي إلى تهديد الصحة العامة، مما تتطلب الأمر الأخذ في الحسبان كل التأثيرات على البيئة من خلال عملية الاستثمار واتخاذ جميع التدابير والاحتياطات اللازمة لحمايتها، والعمل على ترقيتها بما يضمن استدامة مواردها و ثرواتها الطبيعية والتي تعد عمادة الاستثمار.

وعليه وفي إطار هذا المبحث تناولت مفهوم البيئة والاستثمار في ظل نظرة تكاملية، في المطلب الأول، ثم تطرقت بعد ذلك المحافظة على البيئة كحافز لدعم الاستثمار في المطلب الثاني.

المطلب الأول: مفهوم البيئة والاستثمار في ظل نظرة تكاملية

تعد البيئة الطبيعية وما تشتمل عليه من عناصر الحيز و الوحيد الذي يمارس فيه الإنسان أنشطته المختلفة لاستمرار حياته بقاء نسله، حيث تقتضي ضرورة الحياة أن يقوم الفرد بما يضمن بقاءه و تلبية حاجياته اليومية، و لا يمكن أن يكون هذا النشاط خارج عناصر البيئة الطبيعية، ونظرا للإستغلال المفرط لمكونات البيئة والتي تعد من مقومات بقاءه أدى ذلك إلى إنهاك القدرات البيئية جراء هذا الاستغلال المفرط مما نجم عن ذلك العديد من المخاطر التي كان لها الاثر السلبي على البيئة وتلبية متطلباته الضرورية، مما يطلب العمل على صيانة البيئة من مخاطر التلوث وكل تهديد يستهدفها.

ومن خلال هذا المطلب تتطلب الدراسة التطرق لتعريف البيئة باعتبارها عامل من عوامل دعم الاستثمار وأحد مرتكزاته الأساسية في الفرع الأول، ثم تطرقت إلى تعريف الاستثمار في الفرع الثاني.

الفرع الأول: تعريف البيئة

أولا- البيئة لغة: أما في اللغة يعود الأصل اللغوي لكلمة البيئة في العربية إلى فعل بوأ، باء إلى الشيء يبوء بوءاً: بمعنى رجع، كما يعني (أباء) فلان منزلاً: هياً له وأنزله. (بوأ) فلان منزلاً، وفيه أنزله، والمنزل له: أعده. (تبوأك بيتاً) أتخذت لك بيتاً (بوأ) الذي أخذ منه الفعل الماضي (باء) (إبن منصور، دون سنة نشر، صفحة 39)

ثانياً: اصطلاحاً

تناول الفقه الموضوع البيئة على نطاق واسع نظرا لأهميتها، ولم تكن من قبل تحضي بهذه الأهمية إلا في الآونة الأخيرة بعدما أدرك العالم بأن حياة البشر أصبحت على المحك بفعل ما تتعرض له البيئة من تهديدات مختلفة، وعليه نأتي ببعض التعاريف على سبيل لمثال لا الحصر حيث عرفت البيئة بأنها "الإطار الطبيعي الذي يستوعب الإنسان والحيوان والنبات، والعوامل الطبيعية للمحافظة على هذه الكائنات

وعناصر تقدمها والمحافظة عليها، من خلال توازن بينها نحو حياة أفضل وبقاء لها، والتي تحرص النظم القانونية على الحفاظ عليها" (إسلام محمد عبد الصمد، 2016، صفحة 25)

كما تم تعريفها كذلك بأنها "الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء، ودواء، ومأوى، ويمارس فيه علاقته مع أقرانه من بني البشر"، كما عرفت كذلك "بأنها تمثل في ظرف معين" مجموع العوامل المادية والكيميائية والبيولوجية وكذا مجموع العناصر الاجتماعية الكفيلة بأن يكون لها تأثيرا مباشرا أو غير مباشر عاجلا أو بعد حين على الكائنات الحية وعلى النشاطات البشرية، لذلك فإن حمايتها لا تستلزم فقط حماية البيئة الطبيعية والآثار والموارد ولكنها تستلزم حماية كل ما يرتبط بإطار الحياة وظروفها." (طارق غنيمي، 2022، صفحة 39)

أما المشرع الجزائري فقد عرفها بالمكونات التي تشتمل عليهم بأنها: "تتكون البيئة من الموارد الطبيعية اللاحيوية و الحيوية كالهواء، والجو والماء، والأرض وباطن الأرض والنباتات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي، وأشكال التفاعل بين الموارد، وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية". (الجريدة الرسمية ، 2003 ، صفحة 07)

أما المشرع الجزائري فقد تناول تعريف النظام البيئي في قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بقوله " النظام البيئي هو مجموعة ديناميكية مشكلة من أصناف النباتات والحيوانات وأعضاء مميزة وبيئتها غير الحية، والتي حسب تفاعلها تشكل وحدة وظيفية". (الجريدة الرسمية ، 2003 ، صفحة 6)

خلال هذه التعاريف يتضح أن البيئة هي كل العناصر المكونة للطبيعة من ماء وهواء وتربة، تتفاعل مع بعض في إطار نظام بيئي محكم، كما تعتبر هذه المكونات هي المجال الذي يعيش فيه الإنسان ويمارس فيها مختلف أنشطته وهي مصدر بقائه والكائنات الحية التي تعيش في هذا الوسط.

الفرع الثاني: تعريف الاستثمار

أولاً- الاستثمار لغة:

الاستثمار في اللغة "هو لفظ مأخوذ من الثمر، وهو حمل الشجر. وأثمر الشجر، خرج ثمره، والمثمر الذي فيه ثمر أنواع المال، والثمر، ماله نماء، يقال : ثمر الله مالك أي كثرة و أثمر الرجل، أكثر ماله" (سليمان عمر عبد الهادي، 2009، صفحة 22). وعلى هذا فإن الاستثمار هو طلب الحصول على الثمر والفقاء يستعملون بهذا المعنى أيضا والاستثمار استفعال أي طلب الثمر وعلى ذلك فإن استثمار المال يقصد به طلب الثمر من أصل المال، مثل طلب الثمر من الشجر.

ثانياً- الاستثمار إصطلاحاً

الاستثمار هو " بأنه توظيف الأموال بموجودات مالية ومادية لغرض تحقيق عائدات وراء ذلك " (سليمان عمر عبد الهادي، 2009، صفحة 23).

فمن منظور إقتصادي ومالي "يرى بيار درني: الاستثمار هو عبارة عن تلك المصاريف التي من خلالها نتحصل على أرباح." (دريد محمد أحمد، 2016، صفحة 09)

ويرى بيار ماس: "الاستثمار يشير في نفس الوقت الى عملية في حد ذاتها ونتيجة لهذه العملية فهو تلك الأموال التي تقبل المؤسسة دفعها حالياً مقابل أرباح مستقبلية محصل عليها من هذه الأموال". (دريد محمد أحمد، 2016، صفحة 09)

مما يعني أن الاستثمار هو وسيلة اقتصادية تقوم على استغلال الأموال في مشاريع قد تعود بالنفع على صاحبها، كما يهد الاستثمار إلى تقوية الاقتصاد الوطني وتقديم إضافة جديدة في ثروة المجتمع مثل إقامة المباني والمزارع والطرق وغيرها من المشروعات التي التي تعود بالنفع على المجتمع ككل.

الفرع الثاني: النواة الضرورية للإستثمار

يعد من بين أهم المتطلبات والضروريات لإنجاح عملية الاستثمار الاهتمام بالبعد البيئي، حيث لم يكن موضوع حماية البيئة محل إهتمام ، إلا بعد أن تبين بما لا يدع مجالاً للشك أن مستويات التلوث قد بلغ مستوى لا يمكن التغاضي عنها، وقد أصبحت تمس الصحة البشرية وسلامة البيئة بصفة خاصة وبشكل مباشر، وذلك بعد أن أصبحت

الموارد الطبيعية التي تمثل عصب الاقتصاد على مشارف الإنهاك مما أصبح يشكل خطرا على البيئة والاستثمار على حد سواء.

أولا: حماية البيئة ضرورة ملحة

إن فكرة حماية البيئة لم تكن وليدة العصر الحديث، وإنما منذ أن أدرك الإنسان بالأخطار التي تهدد البيئة وقد كانت بداية ظهور هذه الفكرة منذ عصر الرومان، وذلك من خلال استقراء ما جاء في مدونة جوستينيان، حيث تبين أن موضوع حماية البيئة تناولته القانون الروماني ولو بطريقة غير مباشرة بذكر عناصرها من دون التعرف على مصطلح البيئة، بل أن الرومان كانوا يستعملون مصطلح الطبيعة للدلالة على البيئة بمفهوم الحديث، ومنع القيام بأعمال في نهر عام أو على شاطئيه من شأنها تعطيل الملاحة فيه، وكذلك ما جاء في قانون الألواح الاثني عشر تحريم الدفن الميت أو حرقه داخل المدينة (أحمد محمد حشيش، 2008، صفحة 54).

ثانيا: الحماية ذات الأثر المباشر في مجال الاستثمار

يعد الوعاء العقاري من بين أهم معوقات الاستثمار هذا نظرا لعدد من المعطيات، فالوعاء العقاري محله البيئة الترابية التي لا محالة ستتعرض لمخاطر عديدة مهما كان نوع النشاط الاستثماري المراد إقامته، مما يتطلب العمل على توفير حماية كافية للبيئة التي تعد الحماية القانونية من أهم المواضيع التي حظيت بالإهتمام في هذا العصر، وهذا الموضوع يختلف باختلاف الرؤى التي قدمها الباحثون في مجال البيئة، ولما كان القانون أحد فروع العلوم الاجتماعية والانسانية، كان من الضروري أن يتلائم مع واقع الحياة الاجتماعية وأن يتأثر بالبيئة وأن يتفاعل معها ويواكب تطورها، وهو ينظم علاقات الأفراد وسلوكهم، وأنشطتهم المتعددة التي لها علاقة بالبيئة (طارق غنيمي، 2022، صفحة 50).

كما أصبح من الواجب الاهتمام أكثر بقضية الساعة، حيث أن حماية البيئة ببساطة تعني الصيانة اللازمة للعناصر المكونة لها وهذا لأجل بقائها على حالتها الطبيعية دون إحداث تغيرات تشوبها فتحد من مردودها، مما يؤثر في تحقيق التوازن البيئي وهذا يعني كذلك وقاية الانسان من الانعكاسات الضارة لبعض عوامل البيئة، وحماية البيئة هي إحدى المقومات الحيوية لبقاء الانسان فوق كوكب الأرض، إن حماية البيئة لا تعني القضاء نهائيا على التلوث وعدم السماح بأي نسبة من التلوث، فذلك الأمر

يعد مستحيلا في ظل التطورات الاقتصادية الحاصلة، وإنما القبول بحد أدنى، بحيث لا يشكل خطرا كبيرا ويضمن الموارد الطبيعية نقائها وتجدها واستمرارها (مهارات لعبيدي، 2010، صفحة 28).

ثالثا: دواعي وأهداف الاهتمام بحماية البيئة وترقية الاستثمار

يؤكد الخبراء بأن ادراك الفرد والجماعة لأهمية البيئة وضرورة المحافظة على مقوماتها قديم قدم الانسان على هذا الكوكب، وقد شهدت العصور القديمة تدخل الحكومات المباشرة لمواجهة الأخطار سواء بمحاولة التخفيف من آثارها أو القضاء عليها أو السيطرة عليها، غير أن هذا الادراك تزايد منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة أو ما يعرف بمؤتمر ستوكهولم لعام، إن مسألة البيئة اليوم تعد واحدة من أهم مسائل عصرنا وأهميتها نابعة من عناصرها الاساسية المكونة لها، التي يمارس فيها الانسان أنشطته المختلفة يؤثر فيها ويتأثر بيها، ومن هنا يتجلى الاهتمام بشؤون البيئة وبدرجة كبيرة في بعض الدول بحيث شكلت وزارة خاصة بالبيئة وفي بعض الدول أدمجت مع وزارات ذات الصلة بموضوع البيئة كوزارة الموارد المائية في التشريع الجزائري وتشكلت جمعيات ومنظمات دولية لحماية البيئة (عبد المجيد قدي وآخرون، 2010، صفحة 40).

وانطلاقا من تطرقنا لدواعي الاهتمام بالبيئة فإنه يظهر بأن حماية البيئة وفق ما هو واقع وتحت تسميات مختلفة، فإنها في مجملها تشمل مجالات عديدة من بينها المحافظة على الوسط الطبيعي الذي يعيش فيه الانسان من الأنشطة التي قد تؤدي إلى إختلال التوازن الطبيعي على نحو يهدد الحياة البشرية أو يؤدي إلى تدميره، كما أن حماية البيئة تهدف بدرجة أولى إلى المحافظة على التوازن البيئي من خلال العمل على صيانة عناصرها الطبيعية، وهذا حتى يتحقق الانسجام بين عناصرها ومكوناتها المختلفة وفقا لما تقتضيه أنظمة الإتزان البيئي (بركات كريم، 2013، صفحة 103).

كما أن مراقبة نشاط المصانع والورشات والمؤسسات التي يؤدي عملها إلى تلوث عناصر البيئة الطبيعية بصرف نفاياتها فيها، والعمل على ضبط النشاطات المضرة بالبيئة ووضع التدابير الوقائية لحمايتها، والعمل على دراسة المشروعات التي هي قيد الانجاز لتأكد من أن نشاطاتها لا تكون لها آثار جانبية بعد البدء في إنجاز أعمالها، مع أخذ في الحسبان كل الإمتيازات القانونية الممنوحة لها في ظل قانون البيئة

والقوانين البيئية المختلفة لمواجهة أي تعدي على البيئة بأي صورة من الصور، وهذا يولد التماسك الشديد بين مختلف الأنظمة القانونية لأن التلوث البيئي لا يعترف بحدود (عبد المجيد قدي وآخرون، 2010، صفحة 41).

المطلب الثاني: المحافظة على البيئة كحافز لدعم الاستثمار

لا يمكن أن تقوم أي عملية استثمارية دون التدخل فيا لعناصر البيئية، فعاصر البيئة الطبيعية هي المحور الاساسي و المستهدف الاول في أي عملية إستثمارية، لكن و حتى لا تكون هناك مخاطر على البيئة بصفة عامة و الصحة العمومية بصفة خاصة لا بد من الاخذ بالبعد البيئي في أي عملية إستثمارية، فالنشاط الاستثماري و إن كان تدر بعض الأرباح، فإنه تساهم بشكل كبير في تدهور عناصر البيئة الطبيعية نتيجة القيام بأشطة دون الأخذ في الحسبان البعد البيئي و استدامة الموارد الطبيعية .

وعليه و في إطار هذا المطلب تناولت التآكل البيئي و أثاره الجانبية في الفرع الأول، ثم تطرقت إلى ف العوامل الجانبية و تأثيراتها على البيئة ي الفرع الثاني .

الفرع الأول: التآكل البيئي و أثاره الجانبية

تعد التهديديا البيئة من أخطر العوامل التي تهدد العملية الاستثمارية، وهذا لا يعد من العوامل التي تساعد على التنمية، فحماية الموارد الطبيعية أو بالاحرى حماية بالمفهوم الواسع و نموها أصبح ركنا أساسيا للتنمية، لأنه بدون هذه الاخيرة تبقى الموارد الطبيعية غير كافية وبالتالي تتدهور البيئة، وهكذا فإن هذا الترابط بين البيئة و التنمية يفرض على الدول عند وضع سياستها الاخذ في الحسبان البعد البيئي لظمان أن تكون البيئة سليمة و قابلة للإستمرار، فالتهديد البيئي يعد من أخطر الظاهر تهديدا للبيئة في العصر الحديث كونه يحدث تغير فيزيائي أو كيميائي أو بيولوجي مميز يؤدي إلى تأثير ضار على الهواء و الماء و الأرض و يضر بصحة الإنسان والكائنات الحية الأخرى، وكذلك يؤدي إلى الإضرار بالعملية الإنتاجية كنتيجة للتأثير على حالة الموارد المتجددة (عبد الرزاق مقري، 2012، صفحة 256) .

ظهرت مشكلة التلوث البيئي مع الثورة الصناعية ، هذه الثورة كانت سببا في بروزها، والتي تعني وجود عناصر جديدة في النظام البيئي أو نقص أحد العناصر المكونة للبيئة بدرجة تؤدي إلى وجود خلل بهذا النظام، كما أخلت بالكثير من الأنظمة البيئية السائدة، ولقد ساد هذا الوضع، حتى قيل أن التلوث هو المشكلة الوحيدة للبيئة،

فطرحت فكرة التلوث للنقاش والبحث العلمي، حيث أصبحت هذه المشكلة في تزايد رهيب في بعض الدول، فكان أهم أسباب التلوث البيئي بوجه عام، ويعد استخدام الطاقة وظهور مصادر أخرى جديدة المستغلة في الأنشطة الاقتصادية للدول والاستثمارية بالنسبة للشركات الأجنبية الناشطة في مجال التنقيب عن الطاقة واستخراجها، فكانت بيئات هذه الدول مثلاً عرضة للتلوث، هذا النشاط نتج عنه عدة أنواع من النفايات والتي تم صرفها في البيئة الطبيعية عن طريق الدفن أو الحرق مما شكل تلوثاً مباشراً للأرض والمياه السطحية والجوفية (شادي خليفة جوارنة، 2014، صفحة 45).

لقد كان التلوث البيئي أهم سبب في إعادة النظر في الوضعية البيئية السائدة حالياً، فقد ساهمت التقنية المتطورة أثناء عملية التصنيع التي انتهجها الإنسان خلال العقود السابقة في إفراز مجموعة من النفايات فانعكس ذلك على الإنسان الذي أفسدت صناعته بيئته وجعلتها غير صالحة لممارسة بعض أنشطته، فكلما قامت عملية استثمارية لا يراعى فيها البعد البيئي تؤدي لا محالة إلى تدهور النظام البيئي وتدهور النظام البيئي لا يشجع على الاستثمار (ديب كمال، 2015، صفحة 98)، وفي هذا الصدد نجد أن المشرع الجزائري وفي قانون الاستثمار الجديد نص على هذا البعد، حيث نصت المادة 15 على ما يأتي " يجب على المستثمر أن يلتزم بما يأتي - السهر على احترام التشريع المعمول به والمعايير، لاسيما منها تلك المتعلقة بحماية البيئة، والصحة العمومية، والمنافسة، والعمل، وشفافية المعلومات المحاسبية والجبائية والمالية، ... " (2022، صفحة 15). نلاحظ أن المشرع وحفاظاً على عناصر البيئة من التلوث أوجب على الأخذ في الحسبان حماية البيئة من مخاطر التلوث في كل نشاط استثماري واقتصادي.

فالاستثمار يعد أهم وسيلة لجلب والنقل التقنيات الحديثة والتي تكون في بعض الأحيان سبب في ظهور آثار سلبية لهذه الأنشطة، كون الاستثمار يركز في مجالات حساسة من الناحية البيئية مثل التعدين واستخراج البترول والصناعات البترولية، و العمليات الكيميائية، مما يتطلب معالجة التلوث الناتج عن أنشطة الإنسان المختلفة إلى درجة تمكن البيئة من التخلص من التلوث عن طريق التقنية الذاتية (سليمان عمر عبد الهادي، 2009، صفحة 15).

الفرع الثاني: العوامل الجانية و تأثيراتها على البيئة

يعد التغير المناخي من بين أهم العوامل الجانية التي تؤثر على البيئة، حيث يتصدر المناخ العوامل البيئية الطبيعية المؤثرة في حياة العناصر الطبيعية، بل يعد الأكثر تحكما في نشاط الإنسان وتحركاته، وينتج عنه العديد من المخاطر على البيئة الطبيعية، وهذا نظرا للأضرار الناجمة عنها بحيث أصبح يتصدر المناخ العوامل البيئية الطبيعية المؤثرة في حياة كافة العناصر الحيوية بما فيها الإنسان، بل أصبح يشكل خطرا على معظم الأنشطة الاقتصادية المختلفة، فالنظام المناخي نظام معقد ومتفاعل ويعد من أهم عناصر البيئة الطبيعية التي لها تأثير كبير على مختلف الكائنات على سطح الأرض، ويؤدي ذلك إلى نتائج خطيرة وخطيرة جدا على المدن الساحلية وعلى النشاط الزراعي باعتباره مصدرا للغذاء ومصدرا للعملة الصعبة بالنسبة للدول التي تعتمد على النشاط الفلاحي في دخلها القومي بسبب زيادة منسوب مياه البحار (طارق غنيمي، 2022، صفحة 47)

يعد النشاط البشري العامل الرئيسي في إحداث التغير المناخي، وهذا نظرا للأنشطة الاقتصادية المختلفة التي يقوم بها لتلبية حاجياته من المواد الاستهلاكية، نتيجة لاستخدام الطاقة الاحفورية الذي نجم عنه زيادة في نسب الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي الذي يحبس المزيد من الحرارة فكلما تطلب الأمر مزيدا من الطاقة تطلب الأمر كذلك مزيدا من الحرق للوقود الاحفوري، وبالتالي الرفع من نسب الغازات الحابسة للحرارة في الجو مسببة الاحتباس الحراري، مما يتسبب في مخاطر صحية تهدد الانسان والحيوان على حد سواء (عبد الحكيم ميهوبي، 2011، صفحة 85)

إن الجفاف والفيضانات والعواصف الهوجاء التي تضرب بعض المناطق تخلف خسائر مادية وبشرية كبيرة جدا من شأنها أن تؤثر على المشاريع الاقتصادية للدولة وتزيد من حدة الأزمات الاجتماعية، ويختلف المناخ من منطقة لأخرى حسب خط العرض والبعد عن البحر والغطاء النباتي ووجود الجبال أو العناصر الجغرافية الأخرى، كما أنه يختلف من فصل لآخر ومن سنة لأخرى ومن عقد لآخر، فهذه المشكلة وبسبب ما ينتج عنها من فيضانات وأعاصير وموجات جفاف وحرائق غابات وتداعيات أخرى يصعب حصرها (عبد الحكيم ميهوبي، 2011، صفحة 92).

المبحث الثاني: الأمن البيئي كعامل من عوامل دعم الاستثمار

يؤدي التدهور إلى ما أصبح يطلق عليه بمشكلة الأمن البيئي، هذا المصطلح يقصد به السلامة العامة النسبية من الأخطار البيئية التي تسببها العمليات البشرية عادة بسبب الجهل أو الحوادث وسوء الإدارة أي نشاط استثماري أو اقتصادي عموماً، ونظراً للارتباط أي نشاط استثماري أو اقتصادي باستقرار الوضعية البيئية أو ما يعرف بالأمن البيئي، حيث يرتبط تحقيق الأمن البيئي بضرورة وضع استراتيجية بيئية وطنية تشمل منهاجاً حقيقياً مبنياً على تحليل ودراسة شاملة ومعقدة للبيئة، ووضع الخطط والبرامج والضوابط التي توفر الحماية لعناصر البيئة الطبيعية كون البيئة أصبحت قضية من القضايا الأساسية التي تهتم بها الدولة، سواءً من حيث السيطرة على الموارد أو ضمان محيط سليم للحياة البشرية، فهذه إحدى المسائل المعقدة التي تشغل قدراً من الاهتمام السياسي والاقتصادي كونها عامل من عوامل دعم الاستثمار أو معيقة له في الحالة العكسية.

وعليه وفي إطار هذا المبحث تناولت الموارد الطبيعية ودورها في عملية الاستثمار، في المطلب الأول، ثم تطرقت إلى أساليب تحقيق أهداف الاستثمار وحماية البيئة في المطلب الثاني .

المطلب الأول: الموارد الطبيعية ودورها في عملية الاستثمار

تقتضي عملية الاستثمار من حيث توفير الموارد الطبيعية بالقدر اللازم لسيرورة العملية وإنجاحها إدارة الموارد والمحافظة على فرص الإنتاج في المستقبل، بمعنى كيفية توزيع الموارد الناضبة لأجل استدامتها واستغلالها لمدة زمنية أطول، أي دراسة الجانب البيئي لأي مشروع المدخل في عناصر البيئة الطبيعية حتى لا تكون لهذا المشروع آثار جانبية على البيئة، بمعنى الأخذ في الحسبان مدى استدامة الموارد الطبيعية، هذه الأخيرة تعتبر العامل الأساسي لأي عملية أو نشاط استثماري .

وعليه وفي إطار هذا المطلب تناولت المحافظة على رأس المال الطبيعي في الفرع الأول، ثم تطرقت بعد ذلك إلى العلاقة التنموية برأس المال الطبيعي في الفرع الثاني .

الفرع الأول: المحافظة على رأس المال الطبيعي

يعني المحافظة على خزين رأس المال الطبيعي من الانخفاض خلال الزمن، ويشير بعض الاقتصاديين في هذا المجال بأن توجه السياسة الاقتصادية نحو المحافظة على رأس المال الطبيعي، بوصفه شرطاً أساسياً لإدامة واستمرار الناتج الاقتصادي ودعم الاستثمار والزيادة في نسبة وتيرة النمو، كما يشير إلى صعوبة إدامة هذا الناتج بواسطة إحلال رأس المال المادي، وقد قسم رأس المال إلى طبيعي ومادي (سليمان عمر عبد الهادي، 2009، صفحة 41)

أولاً- رأس المال الطبيعي:

إن هذا الخزين يمثل أنظمة الطبقات الصخرية وأنظمة المياه، الأرض الخصبة، النفط الخام، الغاز، الغابات، مصائد الأسماك، ومصادر الخزينة الأخرى للكتل الحيوية وجو الأرض، التي لا دخل للإنسان في تكوينها سواء كانت متجددة أو فانية (ديب كمال ، 2015، صفحة 65)

ثانياً- رأس المال المادي :

يمثل ويضم المصانع، المعدات، الأبنية، والبنى الأساسية التي تتراكم من خلال تخصيص الإنتاج الحالي لأغراض الاستثمار، وهي عموماً تؤخذ بعين الاعتبار عادة في الحسابات المالية والاقتصادية وتقيد في الميزانية، ولقد ميز Hicks، بين مدرستين حسب نظرة كل منهما لرأس المال المادي حيث أن:

مدرسة الماليين :حيث يعتبر هؤلاء أن رأس المال المادي هو مجموع الأموال التي تساويها، والتي يمكن تدويرها في العملية الإنتاجية.

مدرسة الماديين: ينظر هؤلاء لرأس المال بمعيار مادي أي في صورة آلات ومعدات وسلع وسيطة والأرصدة من مواد الخام والمنتجات النهائية (ديب كمال ، 2015، صفحة 67).

ثالثاً- استدامة الموارد المتجددة :

إن الحالة المستدامة هي التي تتم بها إدارة الموارد بشكل من شأنه أن يديم العطاء المستدام لخدمات المورد، وغالباً ما تستخدم هذه الفكرة في النماذج البايولوجية لخزين المورد المتجدد مثل الغابات ومصائد الأسماك، فالعطاء المستدام هو الذي يولد حالة

مستقرة تتم فيها الحفاظ على خزين رأس المال وبمستوى ثابت و يضمن تدفقا مستمرا وانسيابيا لهذا المورد، فمثلا الغابة التي تمثل خزين المورد وهي مورد مستدام عندما يتم إعادة غرس أشجار فيه بعدما يتم قطع الأشجار الكبيرة و التي يتم إستخدامها في أنشطة النجارة بمعنى لا تترك تلك الأماكن فارغة حتى لا تتعرض للزحف الإسمنتي مستقبلا، و من ثم سيضمن من هذه الغابة إنتاجا مستمرا من الأخشاب ويكون أقصى تعظيم لإنتاج الموارد المستدامة عندما يتدفق هذا المورد ويمكن إدامته عبر الزمن والمحافظة على نظام بيئي (سليمان عمر عبد الهادي، 2009، صفحة 42).

الفرع الثاني: العلاقة التنموية برأس المال الطبيعي

إن التنمية المستدامة تعني في هذا المجال الحفاظ على الأصول البيئية أو على الأقل استنفادها بما لا يتجاوز حدودا معينة، أي عدم استنزاف لهذه الموارد واستغلالها بطريقة عقلانية بما يضمن استدامتها للأجيال القادمة، انه و في عصر العولمة و التنمية المستدامة لم يعد هناك مكان لتجاهل قيمة رأس المال الطبيعي في الاستخدام البشري و عدم طرح استهلاكه من إجمالي الإيرادات أثناء حساب الدخل، ففي السابق كان الاستثمار مثلا في قوارب الصيد كونها رأس المال المصنوع و مقيد حسابيا دون الاكتراث بحساب رأس المال المكمل له و هو أسراب الأسماك بمختلف أنواعها نظرا لوفرتها في الطبيعة ولكن وبعد أن أثبتت البحوث أن هذه الأسراب بدا يقل عددها بسبب التلوث الطبيعي والصيد العشوائي بدا الاستثمار يتحول إلى مجال المزارع السمكية وهذا نظرا للأهمية التي أصبح يعرف بها رأس المال الطبيعي كونه لا يتم استغلاله إلا بمعينة الأنواع الأخرى لرأس المال، بمعنى لا يمكن لا يمكن أن يحقق المر دودية الاقتصادية إلا بالخضوع لمجموعة من القيود البيئية التي فرضها على المشاريع الاستثمارية (حميدة جميلة ، 2018، صفحة 2019)

لذلك تسعى التنمية المستدامة في إطار علاقتها برأس المال الطبيعي إلى تسطير سياسات وطنية، لحماية البيئة وذلك بالحفاظ وصيانة عناصر البيئة الطبيعية بسن قوانين منظمة للانبعاثات الغازية المضرة من غاز ثاني أكسيد كربون كبريتوكول كيتو، وكل ما من شأنه تلويث أو الاستغلال العشوائي لها، كما تسعى إلى حماية الغابات لما تلعبه من دور في امتصاص غاز ثاني أكسيد الكربون، (ديب كمال ، 2015، صفحة 68) لأن الارتباط وثيق بين النشاط الاقتصادي للاستثمارات الأجنبية المباشرة ومشكلات التلوث المسببة للاختلالات على توازن البلد اقتصاديا وبيئيا في

المستقبل، فإن نجاح الاستثمار وتنميته محليا ودوليا يعتمد على مدى تكريسه لاستدامة الموارد البيئية باعتبار أن هذه الأخيرة الممول الأصلي لكافة المشاريع الاستثمارية (حميدة جميلة ، 2018، صفحة 25).

المطلب الثاني: أساليب تحقيق أهداف الاستثمار وحماية البيئة

في إطار النمو المتسارع الذي يشهده العالم المصاحب لاستنزاف الموارد البيئية وما حل بالبيئة نتيجة ذلك، حيث أصبح هذا المشكل يشكل هاجسا لدول العالم المتقدمة والنامية على السواء فقد أصبحت هذه الدول تفكر في إيجاد حلول تتماشى ومتطلباتها الاستثمارية والاقتصادية عامة دون التأثير على البيئة، حيث حولت نظرتها من الاهتمام بالتقييم الاقتصادي والاجتماعي للقطاعات المختلفة عن الفترات الماضية إلى إجراء ذلك التقييم عن الفترات المستقبلية، ومن هذا المنطلق وجب انتهاز أسلوب الرشاد البيئية للتقليل من الآثار السلبية التي انعكست على البيئة.

وعليه تناولت الحوكمة البيئية في استغلال الموارد الطبيعية في الفرع الأول، ثم تطرقت تطبيق نظم فعالة للإدارة البيئية: في الفرع الثاني.

الفرع الأول: الحوكمة البيئية في استغلال الموارد الطبيعية:

حوكمة تسيير واستغلال الموارد في ضبط وتنظيم نشاط وسلوك الإنسان في علاقته مع البيئة، عن طريق تبني استراتيجيات وسياسات تتماشى مع حماية الرأس المال الطبيعي والتوازن الايكولوجي أو الطبيعي القائم بين العناصر والموارد الطبيعية ولقد أدى الارتباط الوثيق بين الحوكمة البيئية والتنمية إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة، الأمر الذي يستلزم الاهتمام بحماية البيئة لأجل تحقيقها، كما يؤدي هذا النهج إلى وضع سياسة تقوم على الحوكمة في نظام التعامل مع الموارد والخامات بما يؤدي إلى الحد من استخدامها لتخفيض حجم الملوثات الضارة، أو لاستبدال أنواع معينة من الموارد و الطاقة بأنواع أخرى منها، واستخدام الموارد والخامات والطاقة في تصنيع المنتجات الأكثر ارتباطا بأهداف التنمية المستدامة، خاصة إذا كانت العوامل الطبيعية مساعدة على ذلك. (عبد المجيد قدي وآخرون، 2010، صفحة 168)

ويعتبر إدراج السياسات البيئية بفعالية في أطر الاقتصاد والاستثمار والتنمية أمراً مهماً وحاسماً لتحقيق الأهداف الإنمائية، إن هذا يتطلب تحديد ووضع سياسات تستجيب للتحديات المرتبطة بالمشاكل التي ترتبط بالبيئة والاستثمار وهذا ما يتطلب

أيضا تعزيز القدرة على تنفيذ السياسات القائمة حالياً، لذا يستوجب دمج السياسات الاقتصادية والتجارية والمالية من ناحية، والسياسات البيئية من ناحية ثانية، لذا ينبغي أن يتم دمج السياسات الوطنية لتحقيق مفهوم التنمية من خلال تشجيع عملية الاستثمار وتفعيل مقومات التنمية المستدامة (صبرينة حمود، 2023، صفحة 178).

الفرع الثاني: تطبيق نظم فعالة للإدارة البيئية:

في ما مضى كان تحقيق معدلات التنمية الاقتصادية يعتمد على زيادة تلك المعدلات عن طريق زيادة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، بحيث صاحب هذه الفترة الزيادة في استنزاف في الموارد الطبيعية مما أدى إلى انخفاض في حجم الناتج الوطني وتدهور المراكز المالية للشركات، مما ترتب عليه عدم إمكانية استمرارها خلال الفترات المالية التالية، بحيث عمدت إلى دراسة المناهج الرامية على خفض مدخلات الموارد الطبيعية اللازمة للمنتجات الاقتصادية الفردية مما سيؤدي بالضرورة إلى خفض النفايات و الملوثات التي ينتجها النظام الاقتصادي، فإن زيادة معدلات الضياع والإهدار في المواد والخامات والطاقة و موارد التعبئة يؤدي إلى تزايد معدلات التلوث البيئي، هذا الأخير يعد السبب الرئيسي فيما آلت إليه البيئة في الوقت الراهن (عبد المجيد قدي وآخرون، 2010، صفحة 169)

إذا كان الدور الهام في تحقيق المزايا السالفة الذكر، فإن لها آثار سلبية كثيرة من الناحية الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية، بحيث ساهمت بشكل كبير في تلوث البيئة وتشوه المظهر الجمالي وكذا تداخل المجال الطبيعي مع العمراني، وهذا ما نلمسه من خلال تواجد بعض المصانع داخل المناطق العمرانية، وكذا التوسع الاقتصادي والصناعي على حساب الأراضي الفلاحية والمناطق الساحلية والغابية، وهذا ما كان له الأثر السلبي على عناصر البيئة بصفة عامة، مما يتطلب الأمر فرض سياسة بيئية راشدة تحقق الموازنة بين حماية البيئة وأهداف عملية الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، من خلال تبادل المعلومات الدقيقة من أجل إدارة المخاطر البيئية في غياب المعلومات و البيانات عن أشكال التكنولوجيا الحديثة التي تصعب علينا بدورها تحقيق أهدافها بأقل تكلفة ممكنة. (عبد المجيد قدي وآخرون، 2010، صفحة 170).

الخاتمة

وفي ختام هذه المداخلة نستخلص أن عملية الاستثمار الوطني نهج لا بد منه لتدعيم الاقتصاد الوطني و زيادة الدخل القومي من العملة الصعبة و توفير مناصب الشغل لأفراد المجتمع، حيث يعتبر الإستثمار من بين أبرز السياسات التي تؤدي دورا فعالا وأساسيا في الحقل الاقتصادي وعاملا بارزا في النمو الاقتصادي وتطوير الانتاجية، فهو أحد محركات التنمية، لكن ما يعاب في عملية الاستثمار أن قد يكون لها أثارا جانبية على عناصر البيئة الطبيعية في حال عدم الأخذ بالبعد البيئي في كل مشروع إستثماري، من المعلوم أن أي نشاط إقتصادي وخاصة الصناعي يخلف نفايات متنوعة سائلة وصلبة وغازية والتي إن تم صرفها ف البيئة الطبيعية تكون لها مخاطر عديدة متعددة.

* أهم النتائج المتوصل إليها :

- 1- يعد الاستثمار وخاصة في الوقت الراهن من أهم الوسائل لدعم التنمية و تحقيق الاكتفاء الذاتي، حيث أصبح ومن الضروري وأكثر من أي وقت مضى ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية.
- 2- يؤدي النشاط النشاط الاقتصادي بصفة عامة إلى الاضرار بعناصر البيئة الطبيعية، إذ لم يأخذ في الحسبان البعد البيئي عند إقامة المشاريع الاستثمارية.
- 3- التلوث البيئي لا يسالم ولا يهادن ولا يعترف بالحدود السياسية بين الدول، وهو الخطر الداهم الذي يهدد البيئة والبشرية وقد يكون عاملا معيقا للإستثمار الوطني.

* أهم التوصيات:

- 1- ضرورة انشاء هيئات مختصة في المجال البيئي للنظر في مدى تأثير المشاريع الاستثمارية على الجانب البيئي، بهدف تحقيق التنمية المستدامة وتدعيم الاقتصاد الوطني.
- 2 - يعد العمل على ترقية الاستثمار أكثر من ضرورة لما له من دور فعال في تنويع الاقتصاد وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتأمين الغذاء وتوفير معه العملة الصعبة في تصدير المنتجات للخارج .

3- العمل على توفير مناخ استثماري ملائم تساعد على إقامة المشاريع و تهيئة كل الظروف لذلك، والقيام بوضع قواعد هامة تمنح مزايا مغرية للمستثمرين لاسيما الأجانب، وضمانات قانونية، ومالية وتشجيعهم على الاستثمار.

4- تطوير البحث في مجال مصادر الطاقة المتجددة لأغراض تحقيق التنمية المستدامة ودعم الاستثمار في هذا المجال، وتحقيق حماية البيئة متزامنة مع ذلك.

قائمة المراجع

- إبن منصور. (دون سنة نشر). لسان العرب. بيروت لبنان: دار الصادر.
- أحمد محمد حشيش. (2008). حماية البيئة في ضوء مبدأ أسلمة القانون المعاصر. مصر : دار الكتب القانونية .
- إسلام محمد عبد الصمد. (2016). الحماية الدولية للبيئة من التلوث في الاتفاقيات الدولية وأحكام القانون الدولي. الاسكندرية مصر: دار الجامعة الجديدة.
- الجريدة الرسمية . (2003). قانون حماية البيئة . الجزائر: الجريدة الرسمية.
- بركات كريم. (2013). مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة . جامعة تيزي وزو.
- حميدة جميلة . (2018). ادراج البعد البيئي في قانون الجديد الاستثمار – دراسة على ضوء المادة الثانية من قانون 16-09 . دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية .
- دريد محمد أحمد. (2016). الاستثمار قرلة في المفهوم الانماط والمحددات. عمان الاردن: دار أمجد.
- ديب كمال . (2015). اساسيات التنمية المستدامة. الجزائر: دار الخلدونية .
- سليمان عمر عبد الهادي. (2009). الاستثمار الاجنبي وحقوق البيئة . عمان الاردن: الاكاديميون للنشر والتوزيع.
- شادي خليفة جوارنة. (2014). اقتصاديات البيئة من منصور إسلامي. الاردن: دار عماد.
- صبرينة حمود. (2023). إدراج البعد البيئي في قانون الاستثمار. مجلة البحوث والدراسات القانونية .
- طارق غنيمي. (2022). الحماية القانونية للبيئة من اخطار التلوث في ضوء القانون الدولي. بيروت لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
- عبد الحكيم ميهوبي. (2011). التغيرات المناخية الاسباب و المخاطر و مستقبل البيئة العالمي. الجزائر: دار الخلدونية .
- عبد الرزاق مقري. (2012). مشكلة التنمية والبيئة والعلاقات الدولية . الجزائر: دار الخلدونية.
- عبد المجيد قدي وآخرون. (2010). الاقتصاد البيئي. الجزائر: دار الخلدونية.
- قانون الاستثمار. (2022). قانون 18-22 . الجزائر: الجريدة الرسمية.
- مهارات لعبيدي. (2010). أهمية التكاليف البيئي في تحقيق التنمية المستدامة. جامعة الوادي.